كلية : الاداب

القسم او الفرع : التاريخ

المرحلة: الرابعة

أستاذ المادة : الاستاذ المساعد الدكتور جبران اسكندر رفيق

اسم المادة باللغة العربية : تاريخ العراق المعاصر 1914 - 1945

اسم المادة باللغة الإنكليزية : Contemporary Iraq History 1914-1945

اسم المحاضرة السابعة باللغة العربية: البناء الاقتصادي

اسم المحاضرة السابعة باللغة الإنكليزية: Economic construction

محتوى المحاضرة السابعة

سابعاً: البناء الاقتصادي:

كان الوضع الاقتصادي في العراق ابان العهد العثماني ذا طبيعة اقطاعية وكان اغلب نشاطه الاقتصادي ونتاجه لصالح الاقطاع، وقد بقي النظام الاقطاعي على حاله في الدولة العثمانية حتى بدايات القرن العشرين وعلى الرغم من قيام الدولة العثمانية بمجموعة من الاصلاحات السياسية والاقتصادية الا ان سمة الاقطاعية بقيت بارزة في نشاطه الاقتصادي.

عانى الاقتصاد العراقي اثناء الحرب العالمية الاولى من ازمة مالية خانقة بسبب الكساد الشديد، والسياسة العثمانية السيئة في التعامل مع الاحداث فقد فرضت ضرائب جديدة باسم التكاليف الحربية، وبعد الاحتلال البريطاني للعراق عملت على ربط الاقتصاد العراقي بعجلة الاقتصاد الراسمالي وكانت الادارة البريطانية مدركة منذ البداية على ضرورة التعاون التام مع بعض رؤساء العشائر وكبار الملاكين وهذا يعني اعادة الروح في النظام العشائري وتعزيز مركز الشيخ خدمة للمصالح البريطانية.

لقد اثرت هذه السياسة الملاكين في استغلال هذا النفوذ لصالحهم دون التفكير بمصالح الفلاح، ومن المظاهر الاخرى التي استخدمتها قوات الاحتلال هي نزع ملكية الاراضي من المعارضين لها ومنحها الى الموالين لها.

وعند اندلاع ثورة 1920 في العراق، اتجهت بريطانيا الى تاسيس حكومة وطنية في العراق لكي تضمن مصالحها الاقتصادية في البلاد لذلك قامت الحكومة البريطانية في 25 تشرين الاول 1920 بتشكيل اول حكومة وطنية مؤقتة برئاسة عبد الرحمن النقيب، وبعد ذلك نصب الامير فيصل بن الحسين ملكاً على العراق في 23 اب 1921.

وفي 10 تشرين الاول 1922 عقدت اول معاهدة عراقية بريطانية وقد نصت على وجوب قيام العراق باخذ استشارة بريطانيا في كافة القضايا وعلى وجه الخصوص الاقتصادية والخارجية.

وعلى الرغم من اعلان قيام الحكم الملكي في العراق الا ان الفوضى والارتباك بقيت اهم مؤشرات الاقتصاد العراقي، فالتخلف والفقر كانا الظاهرتين الاكثر شيوعاً، اما موارد البلاد فكانت تحت رحمة الطبيعة، اذ انعدمت السيطرة عليها او تكاد فكانت البلاد تعاني من الكوارث الطبيعية كالفيضانات والافات الزراعية والجفاف.

لقد بذلت الحكومة العراقية جهوداً واضحة لمواجهة مشكلة تسوية حقوق الملكية والتصرف في اغلب المساحات المزروعة، لذلك اصدرت قانون رقم 16 لسنة 1927 بشأن البساتين في الاراضي الاميرية غير الممنوحة، وقد تضمن تمليكها مجاناً او نصف البدل، ثم اصدرت قوانين اخرى كقانون تسوية حقوق الاراضي رقم 50 لسنة 1932 وبموجب القانون قسمت الاراضي الى اربعة اربعة اصناف هي الاراضي المملوكة والاراضي المتروكة والاراضي الموقوفة والاراضي الاميرية.

وفي عام 1927 استحدثت وزارة الزراعة والري وقد بذلت جهوداً كبيرة لتنظيم الزراعة وتشجيع الزراع على استخدام البذور المحسنة والالات والمكائن الحديثة في الزراعة وقد شرعت القوانين وابرمت اتفاقيات عديدة في هذا المجال.

اما في مجال الري فقد انجزت عدة مشاريع اروائية مثل مشاريع سدة الهندية وجداول اللطيفية والصقلاوية واليوسفية ومشروع الحبانية وغيرها من المشاريع.

اما في مجال التجارة فقد ارتفعت صادرات العراق خلال فترة العشرينات وخصوصا الصادرات الزراعية فقد احتلت صادرات التمور المركز الاول حيث كانت تمثل نسبة 5% من قيم الصادرات العراقية، وبعد عام 1925 انخفضت بنسبة حوالي 30% وكذلك كان لصادرات الحنطة والشعير والصوف دورا بارز في قيم الصادرات العراقية.

اما في مجال الصناعة فقد اصدرت الحكومة العراقية في العهد الملكي مجموعة من القوانين لحماية الصناعات العراقية فاصدرت في عام 1923 قانون التعرفة الكمركية رقم (23) التي تضمن في بنوده الاشارة الى اهمية الصناعة ووجوب دعمها ومنحها امتيازاً باعضاء المكائن والالات الانتاجية من الرسوم الكمركية وقد شجع هذا القانون على استيراد وادخال بعض المكائن الالية الى البلاد.

وبالرغم من كل اجراءات الحكومة التشجيعية للقطاع الصناعي الا ان نلاحظ ان قطاع الصناعة كان متأخراً بسبب تخوف اصحاب رؤوس الاموال من المغامرة باموال طائلة والسوق المحلي محدد بسبب قلة السكان وضعف القدرة الشرائية للفرد العراقي.

نلاحظ مما سبق ان الحكومات العراقية في العهد الملكي حاولت ايجاد قاعدة اقتصادية قوية لتثبيت دعائم الاقتصاد العراقي، الا ان كل اجراءاتها الاقتصادية كانت غير كافية فقد بقي الاقتصاد العراقي مرتبط بالاقتصاد البريطاني فقد كان للمستشارين البريطانيين الحظوة الاكبر والقول الفصل اي أي نشاط اقتصادي وخصوصاً في المجال الزراعي.

خامساً: الاوضاع الاجتماعية:

يعني التركيب السكاني توزيع السكان في المجتمع بمقتضى فئات تتميز بصفات عمرية وجنسية واجتماعية وقومية ودينية وجميع الخصائص التي يتسم بها المجتمع حيث ان معرفة هذا النوع من التوزيع السكاني يعطي مؤشرا ودلالات واضحة حول بعض الظواهر الاجتماعية الثابتة والمتطورة مثل دراسة العوامل الاجتماعية او الصحية التي تؤثر على معدل الولادات والوفيات والهجرة الداخلية والخارجية وما شابه، فعلى سبيل المثال لا الحصر كان تقسيم الجنس ذكوراً واناثاً في المجتمع العراقي في عام 1947 (2.257.345) من الذكور و (2.558.840) من الاناث وكان تعداد الذكور في عام 1957 يساوي (3.155.049) وكان تعداد الاناث يساوي (3.143.937).

وبعد الاستقلال الوطني عام 1932 كان المجتمع العراقي في تلك الحقبة الزمنية قد سجل في دوائر النفوس خلال عام 1935 (3.274.183) الا ان هذا التسجيل بقي ناقصا اذ انه لم يشكل الكثير من القبائل الرحل او من كانت مساكنهم بعيدة عن مراكز التسجيل والمتهربين من التسجيل، اذ خمنت السلطة الحكومة في عام 1942 ان نفوس العراق كان (4.146.000) نسمة.

ونعني بعبارة النمط هنا مجموعة عادات واعراف تمثل اسلوب عيش افراد المجتمع، وسوف نتناول ثلاثة انواع من الانماط التي سادت المجتمع العراقي في تلك الحقبة من الزمن وهي ما يلي:

أ- نمط الحياة البدوية:

يقوم هذا النمط على الحس القبلي (العصبية القبلية) الذي يؤكد على التضحية من اجل القبيلة وقيمها واعرافها ونسبها وعادات الايثار في حالة الجدب التي تمر بها المراعي الصحراوية.

لذلك تكون العلاقة الاجتماعية بين افراد القبيلة الوحدة متضامنة ومتكافلة في وظائفها الاجتماعية ويكون الحس القبلي مبنياً على النسب الابوي حيث تكون تسمية ابناء المجتمع البدوي اخذة بنسب الاب وليس بنسب الام ولما كانت القبيلة عبارة عن مجموعة اسر ذات نسب واحد فان جميع اسر القبيلة تلتقي بأب مشترك ينتمون اليه وازاء هذا الارتباط النسبي فأن المكانات الاجتماعية لافراد القبيلة تمثل هرماً متدرجا يبدأ برئيس القبيلة ويقل شأن المكانات الاجتماعية كلما ابتعد المركز عن نسب رئيس القبيلة.

اضافة الى ذلك فالبدوي يخضع في نشاطه اليومية للاعراف والسنن الاجتماعية والقضائية غير المكتوبة ويقوم بالإشراف على تنفيذ الاعراف والسنن القضائية اشخاص معروفون في القبيلة وعادة يكونون من كبار القبيلة سناً ومكانة ومروءة واكثرهم حفظاً لتراث القبيلة الشفوي.

ب- نمط الحياة الريفية

من ابرز سمات هذا النمط هو الغرس والزرع الذي كان الدافع الاساسي في ارتباط ابناء الريف بارضهم حيث كانوا يزرعون الحنطة والشعير والذرة والدخن والرز والقطن والسمسم والعديد من الخضر فالمغارسة جعلت منه شخصاً ذا علاقة بمغروساته وهذا بدوره ولد له علاقة بالملك والحكومة والتزامه بدفع ضرائب زراعية للدولة وخضوعه لتنظيم رسمي في حياته اليومية داخل القرية وهذه هي الخطوة الاولى لتحضر الفرد البدوي العراقي، اضافة الى السمة السالفة الذكر التي ميزت حياة مجتمع الريف.

هناك سمة اخرى وهي الاستقرار في السكن وانعدام روح الغزو وتربية المواشي وخضوع افراده الى القوانين الرسمية المدونة اكثر من خضوعه للاعراف البدوية غير المدونة واصبحت المكانة الاجتماعية للفرد (في الريف) مرتبطة بملكيتهم ودخلهم، ومرد ذلك يرجع الى اتصال ابناء الريف بالمحيط الخارجي (اي خارج منطقة القرية التي يسكنوها) والى الاساليب التجارية الجديدة التي ظهرت في السوق العراقية بالمدينة اكثر من ارتباطها بالبادية وهذا بدوره ادى الى وقوع القرية تحت تاثير الجذب لحاجات وطلبات المدينة العراقية مثل احتياج اهل المدن الى منتجات القرية من منتجات زراعية وحيوانية وايدي عاملة اكثر من تاثر القرية بمؤثرات البادية.

اما الجماعات التي يتالف منها مجتمع الريف العراقي فهي ما يلي:

1- جماعة الملاكين: التي تشمل اصحاب الاراضي والاملاك والمواشي والاغنام وهذا ما يعطيهم نفوذا اجتماعيا عاليا للسيطرة على الفلاحين.

2- جماعة السراكيل والوكلاء: اي مساعدو الملاكين في ادارة املاكهم وايصال اوامرهم وتعليماتهم الادارية والزراعية الى الفلاحين والعمال والحرفيين وتمثيل سلطة الملاك امامهم.

3- جماعة العمال الحرفيين: وهم الافراد الذين يمتهنون حرفاً يدوية او لديهم بعض المواد البسيطة ويكون عملهم وحرفهم داخل دورهم ويشتغل فيه جميع اعضاء اسرتهم الكبيرة لذلك تكو مهنهم موروثة عندهم.

4- جماعة الفلاحين: اي المستخدمون من قبل الملاك للقيام بزرع ارضهم لقاء نسبة معينة من انتاجهم الزراعي او لقاء عمل لصالح الملاك لفترة زمنية معينة ودفع ضرائب لهم لقاء رعي مواشيهم واغنامهم على ارضه.

ويكون نظام تقسيم العمل المعتمد في نمط الحياة الريفية مقاماً على اساس الجنس ايضا (كما هو الحال في النمط البدوي).

ان الحياة في القرية العراقية على انواع فهناك من يسكن الاكواخ المصنوعة من الطين وهم على الاكثر من القبائل نصف المتحضرة كما ان هناك من يسكن قرى كبيرة تقرب طرق معيشتها من المدن ويتراوح عدد سكان القرية الواحدة بين 50 نسمة الى 5000 او اكثر وقد تكون القرية زراعية بحتة او قد تكون فيها بعض المرافق التجارية ومن القرى ما هي اسواق للعشائر يشترون منها حاجاتهم ويبيعون فيها حاصلاتهم فهي اشبه بمدن تجارية صغيرة منها بقرى زراعية.

ان انتشار الحضارة ساعدت على دفع القبائل البدوية الرحل الى تبديل في طريقة عيش النمط البدوي وتغيير في بعض وظائف انظمته البنائية فتقلصت سلطة رئيس القبيلة بسبب امتداد سلطة الحكومة على كافة شرائح المجتمع العراقي بضمنها الشريحة البدوية واسهامهم في الانشطة الحكومية واستخدامهم البيوت المبنية من الطين بدلا من السكن في خيام سوداء واستخدامهم للسيارة بدل الجمل واستعمال المضخات في شق الترع والجداول والعمل باجور او لقاء ثمن لابناء المدن المجاورة في اعمال يهتم بها البدوي نفسه كرعي مواشي يملكها ابناء المدن القريبة

من منطقة سكنى البدوي هذه الممارسات الحياتية ما هي سوى مؤثرات اولية للتحضر التي طرأت على البدوي العراقي في اول الامر.

ج- نمط الحياة الحضرية:

يتميز هذا النمط بضعف العلاقة القبيلة بين افراج مجتمع المدن العراقية مما ادى الى بروز الاتجاه الرسمي في بعض اوجه حياته اليومية بحيث استخدم الفرد المديني-الحضري منطقاً وتفكيرا بعيدا عن التعصب القبلي في حل مشكلاته المدينية اضافة الى انتمائه الى تنظيمات اجتماعية رسمية كالمدرسة والجامعة والحزب السياسي والنقابة العمالية والجمعيات الخيرية علاوة على انتمائه الى تنظيمات غير رسمية كالعائلة الممتدة والجماعة القرابية والجيرة وهذا راجع الى تقلص مهام ومسؤولية الاسرة الحضرية في تنشئتها الاجتماعية لافرادها حيث تدخل المدرسة والجامعة وبقية التنظيمات الرسمية في المساهمة في عملية التنشئة الاجتماعية الى جانب الاسرة فهي (اي الاسرة) لم تبق كما كانت في المرحلة البدوية او الريفية محافظة على وظائفها الاجتماعية في تقديم كافة الخدمات والعون والمساعدة في جميع المجالات لابنائها بل ظهرت تنظيمات اجتماعية مساعدة في انجاز عملية التنشئة الاجتماعية.

اما نظام تقسيم العمل في المدن العراقية فلك يعد مبنياً على الجنس (رجالا ونساء) بل اصبح مبنياً على التخصص والانجاز (وليس في جميع اقسام النظام) اي ان المعلم لا يستطيع ان يكون معلماً ما يكن حاصلا على شهادة متخصصة في التعليم او ان الطبيب لا يمكن ان يكون طبيباً ما لم يكن متخرجاً من كلية الطب او ان الضابط لا يمكن ان يكون ضابطاً ما لم يكن حاصلا على شهادة تخصصه من الكلية العسكرية وهكذا.

وكانت وظائف واعمال ابناء المدن العراقية منحصرة في التجارة والصناعة والوظائف الحكومية وبعض المهن الحرة وفي هذا الخصوص يقول الاستاذ متي عقراوي ان اكثر مدن العراق هي مراكز تجارية لتوزيع البضائع على الاقسام المجاورة لها وهي في الوقت نفسه اسواق للمواد الزراعية والمصنوعات والحيوانات التي تاتي من القرى للبيع لسكان المدن او لتصديرها الى الخارج فالمدن من هذه الوجهة مراكز للتجارة الخارجية للعراق.

ولكن على الرغم اختلاف نمط الحياة الحضرية بصفات تختلف عن نمط الحياة البدوية والريفية الا ان هذا الاختلاف لم يكن خاصا بها بل احتضنت المدينة بعض الظاهر البدوية والريفية اكسبتها غلافا مدنياً مثل (الجيرة) والتي تعني (بيوت عديدة في حي واحد يعيشون فيها عوائل ذات صلة قرابه) في بعض الاحيان، او لا تكن هناك اي صلة قرابه سوى القرب المكاني في السكن وهذا يفرض على ابناء المنطقة زيارات مستمرة ولقاءات عديدة في مناسبات اجتماعية ودينية داخل الحي وهذا النوع من الارتباط يعني الشعور بـ (نحن) بين ابناء الحي عندما يواجهون مشاكل داخل الحي وخارجه او عندما يحتاج احد ساكني الحي الى مساعدة مادية او معنوية .

المصادر

1. **نوري عبدالحميد خليل، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق 1925-1952**
2. **حنا بطاطو، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية – الكتاب الاول – ترجمة عفيف الرزاز**
3. **فاروق صالح العمر، العلاقات العراقية – البريطانية 1922 – 1948**
4. **حيدر فاروق السامرائي، ضياء جعفر ودوره السياسي والاقتصادي في العراق**